

3-2-2021

An Appraisal of the Arab City Experience in Running Urban Observatories

Tahar Ledraa

King Saud University, Riyadh, tledraa@ksu.edu.sa

Abdullah Althabt

King Saud University, Riyadh, aalthabt@ksu.edu.sa

Majed Hallawani

King Saud University, Riyadh, mamustafa@ksu.edu.sa

Follow this and additional works at: <https://scholarworks.uaeu.ac.ae/ejer>



Part of the [Architectural Engineering Commons](#), and the [Urban, Community and Regional Planning Commons](#)

Recommended Citation

Ledraa, Tahar; Althabt, Abdullah; and Hallawani, Majed (2021) "An Appraisal of the Arab City Experience in Running Urban Observatories," *Emirates Journal for Engineering Research*: Vol. 26 : Iss. 2 , Article 1.
Available at: <https://scholarworks.uaeu.ac.ae/ejer/vol26/iss2/1>

This Article is brought to you for free and open access by Scholarworks@UAEU. It has been accepted for inclusion in Emirates Journal for Engineering Research by an authorized editor of Scholarworks@UAEU. For more information, please contact EJER@uaeu.ac.ae.

تقييم تجربة المدن العربية في إنشاء وتشغيل المراصد الحضرية

أ.د. ظاهر بن عبدالحمد لدراع¹؛ د. عبدالله بن أحمد الثابت²؛ د. ماجد بن مصطفى حلواني³

جامعة الملك سعود، كلية العمارة والتخطيط، قسم التخطيط العمراني

ledraa@ksu.edu.sa ; aalthabt@ksu.edu.sa ; mamustafa@ksu.edu.sa

(وردت بتاريخ 6 نوفمبر 2020 وقبيلت للنشر بتاريخ 2 مارس 2021)

AN APPRAISAL OF THE ARAB CITY EXPERIENCE IN RUNNING URBAN OBSERVATORIES

Abstract

The paper sets out to evaluate the Arab city experience in running urban observatories (UOs). As Arab states face the challenges of staggering rates of urbanization (i.e; Kuwait 100%, and Qatar 99.2%), their cities require the provision of more services and more efficient urban management. As the world is witnessing some drastic changes such as the shift from government to governance and the rise of the civil society, the Arab city cannot be immune to such transformations. Some have lately adopted urban observatories (UOs) as a tool to cope with these changes. The government observatory type has been embraced as it best fits the centralized management deep-rooted in the Arab city. As any experience, it has its ups and downs. This study attempts to unravel why Arab UOs have done relatively better in some cities and not so in others.

The primary qualitative data was collected using interview questionnaires with open-ended items. The questionnaires were distributed on technicians working in UOs in different cities of the Arab world. To gather the secondary data, UO published reports and websites were used. The analysis used the Nvivo-12 program to analyze the qualitative data.

The study revealed the weaknesses of Arab UOs can be attributed to lack of reliable and valid data, deficiency of highly qualified experts and technicians, absence of public participation and lack of necessary financial support. To overcome these drawbacks, the paper recommends to create a solid database to which data from all partners is instantly transferred and regularly updated. It is also important to make partnerships with university institutions and research centers as they constitute a reliable pool of experts. Needless to say that public involvement and political support are of paramount importance to the success of any UO.

Key words: Urban Observatory; Arab city; Urban management; Arab World; Local Observatories; Indicators; Data.

الخلاصة

تستعرض هذه الورقة دراسة تحليلية وتقييمية للتجربة العربية في إنشاء وتشغيل المراصد الحضرية. تواجه المدن العربية تحديات صعبة نتيجة حركة التحضر السريع حيث بلغت مؤخراً في بعضها 100% في الكويت و99.2% في قطر وهو ما يتطلب حاجة ملحة لتطوير أدوات إدارة المدينة والتخطيط الواقعي لتوفير الخدمات بأسلوب أكثر نجاعة. يُضاف إلى ذلك التغير الحاصل من نمط الحكومة إلى الحوكمة وتنامي دور المنظمات المجتمعية، لمواجهة هذه التحديات ومسايرة كل المستجدات، وقد لجأت بعض المدن العربية خلال العقدين الماضيين لتبني فكرة المراصد الحضرية كأداة لمساعدة متخذي القرار في إدارة الشأن العمراني وتحديد الأولويات في تخطيط المدينة وتوفير الخدمات. ومن بين عدد من الأنماط المستخدمة يبدو أن المدن العربية فضلت نمط إنشاء المراصد الحضرية كأحد الأجهزة الحكومية لأنه الأكثر تماشياً مع النظام الإداري المركزي المنتشر في المدن العربية. وكأي تجربة، فقد عرفت المراصد الحضرية بعض النجاحات وكثيراً من الإخفاقات وهو ما انبرت هذه الورقة على تحليله وتقييمه.

تم جمع البيانات النوعية qualitative data اللازمة للتقييم من خلال أسئلة مفتوحة في استبيانات مع بعض المختصين من المهندسين العاملين في المراصد الحضرية من مختلف المدن العربية، وقد تم تعزيز هذه البيانات الأولية بأخرى ثانوية مستقاة من تقارير المراصد الحضرية ومواقعها، واستُخدم برنامج Nvivo-12 لمعالجة هذا النوع من البيانات. وخلصت الدراسة إلى أن أداء المراصد الحضرية كان محدوداً في كثير من الحالات لعدة أسباب منها ضعف الدعم السياسي من السلطات العليا في المدينة وقلة البيانات ونقص الكوادر الفنية والخبراء المختصين وشح الميزانيات وضعف المشاركة المجتمعية والقطاع الخاص. أما التوصيات فركزت على معالجة مشكلة البيانات وموثوقيتها وتحديثها المستمر وأتمتة تبادلها مع مركز المرصد، كما أوصت بضرورة ربط شراكة فاعلة مع الجامعات ومراكز

البحوث باعتبارها الوعاء الرئيس للمختصين والخبراء من التخصصات المختلفة التي تحتاجها عملية إدارة وتحليل البيانات، بالإضافة لاستقلالية إدارة المرصد وتفعيل التعاون والتنسيق مع مختلف الشركاء من القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.

الكلمات المفتاحية: مسجد الدولة، المدلول الديني، المدلول الدنيوي، السيميائية، الرمزية، السلطة.

المتزايدة. وينجم عنه أيضاً تردّي مستويات المعيشة لشرائح عريضة من السكان ويجد القائمون على تسيير المدن صعوبات جمة في اتخاذ القرارات المناسبة ورسم السياسات الكفيلة بمواجهة كل هذه التحديات، كتوفير الوظائف والإسكان والتعليم والنقل وجمع النفايات وتقليص التلوث. وعليه فإن رسم سياسات التنمية وإعداد الاستراتيجيات العمرانية يتطلب الحصول على الكثير من المعلومات الموثوقة والمحدثة باستمرار، بالإضافة إلى التنسيق بين مختلف قطاعات التنمية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والبيئية. هل قامت المرصد الحضري في المدن العربية بأداء هذا الدور بكفاءة وساعدت أصحاب القرار في مواجهة تحديات المدينة العربية؟ وهل تمكنت من وضع آلية لجمع وتحليل كل البيانات وبشكل تزامني؟ هل أخذت المرصد الحضري مرنياً القائمين على مختلف القطاعات وآراء السكان لتستخلص مؤشرات التنمية وتضع أولوياتها؟ لتتمكن المدن من صياغة المخططات التطويرية وتقديم المشورة في اتخاذ القرارات السليمة لحسن توزيع الموارد والخدمات؟

لذلك من المهم تقييم أداء هذه المرصد والبحث في المعوقات التي تحول دون قيامها بوظائفها على الوجه الأكمل، بغية تقاديبها والحد من سلبياتها. فالبحث في تقييم أداء المرصد الحضري لمدن الوطن العربي كفيل يكشف النقاب عن الاختلالات الكامنة في أداؤها والاستلها من أفضل الممارسات لتحسين هذا الأداء ورفع من مستوى كفاءتها.

أهداف وأسئلة البحث

يهدف البحث لتقييم تجربة المدن العربية التي عمدت إلى إنشاء وتشغيل المرصد الحضري، بغرض التعرف على عناصر نجاح هذه التجربة في بعض المدن وأسباب تعثرها في البعض الآخر. كما يسعى لاستخلاص الدروس المستفادة من تجارب هذه المدن والاستلها منها لرفع كفاءة أداء المرصد الحضري فيها. وعليه فإنه يسعى أساساً للإجابة على هذه التساؤلات:

ما هي أسباب تعثر تجارب العديد من المدن العربية في إنشاء وتشغيل المرصد الحضري؟ وما عوامل النجاح لبعض المرصد في بعض المدن؟ وما هي العناصر التي ينبغي الأخذ بها للرفع من كفاءة أداء هذه المرصد الحضري؟ ولماذا يبدو أن أصحاب القرار في المدن لا يعيرون اهتماماً كبيراً لمؤشرات ومخرجات المرصد الحضري؟

أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهميته من التحولات العميقة التي تشهدها إدارة المدن في الأونة الأخيرة حيث انتقلت من أسلوب الحكومة government إلى أسلوب الحوكمة governance وتحديداً الحوكمة الراشدة في منهج إدارتها التشغيلية. ومن هذا المنظور فقد أصبح ضرورياً توسيع دائرة المشاركة على كل المستويات التخطيطية لتشمل

المقدمة

شهدت الشعوب العربية منذ النصف الثاني من القرن الماضي إقبالاً غير مسبوق على المدن والحياة الحضرية مما جلب معه أزمات حادة للمدينة في مختلف قطاعاتها كالإسكان والوظائف والتعليم والصحة والنقل وغيرها، وأمام كل هذه الأزمات وجد القائمون على هذه المدن أنفسهم أمام تحديات صعبة حول رسم سياسات التطوير والتنمية وتوفير الخدمات الضرورية ومعالجة المشاكل العمرانية وتلبية الاحتياجات السكانية. لهذا ظهرت المرصد الحضري كأداة مساعدة لمواجهة هذه التحديات، من خلال جمع المعلومات الدقيقة عن السكان وأنشطتهم واحتياجاتهم وعن مختلف مرافق المدينة وخدماتها ومواردها، واستخلاص المؤشرات ومن ثم وضع سياسات التنمية واستراتيجيات التطوير العمراني.

وبشكل مجمل، تواجه المدن العربية ظاهرتين لهما تأثيرات كبيرة على إدارة المدن وهما: حركة العمران السريعة والمتسارعة (النجم، 2019)، وظاهرة العولمة وتطور تكنولوجيات التواصل، مما نجم عنهما بروز اللامركزية في اتخاذ القرار حيث أن كثيراً من الحكومات المركزية بدأت تتخلى شيئاً فشيئاً عن بعض الصلاحيات لتضطلع بها الحكومات المحلية (Loughlin, 2001). في وضع كهذا فإنه من الأنسب تبني فكرة المرصد الحضري باعتبارها أداة لاتخاذ القرار على المستوى المحلي للمدينة. لهذا لم تتأخر بعض المدن العربية -على غرار كثير من مدن العالم- في إنشاء وتشغيل مرصدها الحضري كآلية للرفع من كفاءة ومستوى أداء الإدارة الحضري ورسم السياسات التنموية.

المشكلة البحثية

تشهد بعض الدول العربية نسباً مرتفعة من التحضر قل نظيرها على المستوى العالمي، حيث يتوقع أن تتجاوز نسبة التحضر في الوطن العربي 60% عام 2020، حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة (مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2008). ويشير أطلس بيانات العالم لعام 2019 الذي يصدره البنك الدولي لنسب تحضر متفاوتة بين الدول العربية، فهي في الكويت 100% وفي قطر 99.2% وفي البحرين 89.4% وفي الإمارات 86.8% وفي السعودية 84.1% وفي الجزائر 73.2% وفي العراق 70.3% وفي تونس 69.3% وفي المغرب 63% وفي مصر 42.7% (البنك الدولي، 2019). وأمام هذا النمو السريع والمتسارع لحركة التحضر تبرز مشاكل متعددة في إدارة العمران وتقديم الخدمات لسكان المدن واستيفاء متطلباتهم

وتشغيلها، فإن المرصد الحضري في هذه الحالة ما هو إلا جهاز من أجهزة الإدارة المحلية، ويتميز هذا النوع من المرصد بطغيان الطابع التقني عليه حيث يعتمد على العمليات والنماذج الإحصائية وتطبيقات النظم الجغرافية وغيرها من التقنيات المتطورة. ويُعاب عليه في المقابل ضعف اهتمامه بالمشاركة الشعبية في صناعة القرار وعدم أخذه بآراء المجتمع المدني وممثليه في رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات التتموية رغم ادعائه بالعمل على إشراك الجميع (فرح، 2012).

أما نمط المرصد الحضري باعتبارها مراكز بحثية فكانت ظاهرة أمريكية بامتياز برزت خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي، فقد لجأ كثير من مسؤولي المدن في أمريكا للتعاقد مع مراكز بحثية لدراسة القضايا والإشكالات الأكثر إلحاحاً في المدينة، ثم اقتراح حلول لمشاكلها ومساعدة هؤلاء المسؤولين على اتخاذ القرارات المناسبة. فمرصد مدينة بورتلاند Portland, OR ركز أساساً على نجاعة سياسة نطاق النمو العمراني Portland's urban growth boundary ورفع الكثافة الإسكانية داخلها (Portland's Urban Growth Boundary & Housing Costs د.ت). وفي مدينة ميامي Miami, FL كان الاهتمام منصباً على البحث في مواجهة تأثيرات الأعاصير والتخطيط للكوارث، واهتم مرصد كاليفورنيا California بقضايا الهجرة وتعايش العرقيات المختلفة. أما مرصد المدن الصناعية فركزت على قضايا البيئة والتلوث والحفاظ على الطاقة (Biderman, 2009). وحيث أن العلاقة بين المدينة والمركز البحثي ذات طبيعة تعاقدية فإن هذا يقتضي أن يلتزم الطرفان ببنود العقد، وبالتالي فإن المركز البحثي لن يدرس إلا القضية التي يطلب منه معالجتها وبحثها، وينجم عن هذا عدم التطرق لقضايا أخرى شائعة قد تكون لها تأثيرات قوية على تنمية المدينة. وما دام المسؤولون عن المدينة هم في الأصل رجال سياسة فإنهم عادة ما يوجهون عملية التنمية في المدينة لخدمة أجنداتهم السياسية والتي عادة ما تكون محددة بالفترات الانتخابية. وهذا النمط من التفكير لا يتماشى بالضرورة مع فكر تنمية المدينة الذي يتطلب التركيز على سياسات المدى الطويل والتخطيط الاستراتيجي.

أما نمط المرصد الحضري التعليمية فنشأ في أحضان المؤسسات الجامعية، إذ كانت كثير من الجامعات رائدة في إنشاء المرصد الحضري لأغراض تعليمية بحتة، ثم ما لبثت أن تبنتها سلطات المدينة فأقامت شراكة مع المؤسسة التعليمية لتشغيل المرصد الحضري. وقد حققت هذه الشراكة في كثير من الحالات نجاحات وأداء جيداً للمرصد الحضري، فاستفادت المؤسسة التعليمية بتعزيز مخزونها المعرفي وتعليم طلابها، كما استفادت المدينة من توافر الخبرات والتخصصات الدقيقة المختلفة لتحليل بياناتها ومتابعة أدائها واستنباط مؤشرات التنمية فيها. واضح من هذه الشراكة أن الجامعات بحكم طبيعتها ستركز أكثر أثناء تشغيل المرصد الحضري على الجانب التعليمي الأكاديمي، في حين أن السياسيين سيسعون لاستغلال المرصد في إدارة المدينة. وقد أدى هذا الاختلاف في الأهداف بين المؤسسات الأكاديمية والسياسيين

الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وممثلي المواطنين من أجل رسم سياسات تنموية تخدم الجميع وتصون مصالح مختلف الأطراف وتأخذ في الاعتبار كافة القطاعات التتموية. وهذا بالضبط هو الدور الرئيسي الذي تقوم به المرصد الحضري، حيث تنتج المؤشرات وتشارك في مناقشتها جميع الأطراف ذات العلاقة بقضايا المدينة وتميمتها، وتنسق بين مختلف الجهات والقطاعات وتعمل على إدراج مرئياتهم في صياغة المخططات ووضع الأولويات والسياسات التتموية. ويؤكد أهمية هذا البحث قلة الدراسات حول المرصد الحضري على المستوى العالمي وافتقار المكتبة العربية بشدة لهذا النوع من البحوث. وعليه فإن مثل هذه الورقة البحثية ستساهم في ملء جزء من هذا الفراغ.

الإطار النظري

تتشارك المرصد الحضري جميعها في مهمة واحدة وهي تطوير أدوات لمتابعة ومراقبة التنمية، وجمع البيانات المناسبة للعمل على رسم السياسات التتموية والمساعدة في اتخاذ القرارات السليمة. إلا أن هذا لا يعني أبداً أن هناك نمط واحد للتشكيل المؤسسي للمرصد الحضري؛ فهي إما أن تكون مرصد تابعة لهيئات حكومية أو مراكز بحثية أو جزءاً من المؤسسات التعليمية أو مرصداً عالمياً تحت مظلة الأمم المتحدة (الموئل، 2003).

يعتبر المرصد الحضري الحكومي "المحلي" Local Urban Observatory (LUO) أكثر هذه المرصد شهرة وانتشاراً، إذ يهتم هذا النوع من المرصد بعملية التنمية والتطوير على المستوى المحلي للمدينة، ويجمع تحت مظلته أصحاب القرار والخبراء والمختصين وممثلي المجتمع المدني. تقوم السلطات العمومية بإنشاء وتشغيل هذا النوع من المرصد، ولهذا يمكن تسميته بالمرصد الحضري الحكومي، التحدي الذي يواجه حكومات المدن بشكل تقليدي هو أن كل قطاع يقوم بجمع البيانات التي تخص قطاعه بأسلوب مستقل عن القطاعات الأخرى، في حين أن التخطيط المكاني يستدعي نظرة شمولية تتجاوز الحدود الضيقة لكل قطاع على حدة. يُضاف إلى ذلك أن التحديات الجديدة التي تفرضها القضايا المعاصرة والتي لا تخضع لمنطق القطاعات كالتنمية العمرانية وتغير المناخ والتنمية المستدامة، لم يعد أسلوب التنمية القطاعية sector-based approach to development قادراً على معالجتها (Duran, and Thoenig, 1996). ومن هنا كان المرصد الحضري الذي يعتمد على أسلوب المؤشرات في التنمية indicator-based approach to development (Telvizian, 2009) هو الآلية الكفيلة بجمع شتات بيانات قطاعات المدينة وتحليلها كوحدة واحدة، واستخلاص المؤشرات التتموية ثم عرضها ومناقشتها مع كل الأطراف الفاعلة في المدينة بمن فيهم مديري ومسؤولي مختلف القطاعات والمجتمع المدني وأصحاب المصالح وممثلي السكان لتحديد أولويات التنمية ومن ثم توجيه الموارد نحو توفير الخدمات التي تحقق التوازن والتكامل التتموي. وما دامت الجهات الحكومية هي التي تضطلع بإنشاء هذا النوع من المرصد

أما في الوطن العربي، فقد ساد مفهوم المرصد الحضري كمؤسسات حكومية في المدينة، فبعد عام 1999 تم عقد شراكة بين الممثل ومنظمة المدن العربية ضمن إطار برنامج المرصد العالمي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لغرب آسيا (ESCWA. 2007). وكانت هذه الشراكة تهدف إلى تطوير ونشر فكرة إنشاء وتشغيل المرصد الحضري المحلية في الوطن العربي بغرض دعم استراتيجيات عمرانية مستدامة ومتابعة التطور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المدن. وما دامت منظمة الأمم المتحدة راعية لهذه الشراكة فقد كانت أهداف المرصد الحضري في الوطن العربي مستمدة من الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة لتحقيق مدن مستدامة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً (UN Habitat 2009).

إلا أن بداية الاهتمام بتجسيد فكرة المرصد الحضري في الوطن العربي ظهرت في عام 2000 حيث عُقد مؤتمران، الأول في المنامة حول استراتيجيات التنمية الحضرية والثاني في عمان حول موضوع المؤشرات الحضرية بالمدن العربية برعاية معهد الإنماء العربي. كان لهذين المؤتمرين تأثيراً كبيراً في إنشاء المرصد الحضري في المدن العربية. اختلفت هذه المدن في تاريخ الإعلان عن الانطلاق الفعلي في إنشاء وتشغيل المرصد الحضري إلا أنها اتفقت جميعها على تبني برنامج وأسلوب موئل الأمم المتحدة والاعتماد على استشارتها وخبرتها في التأسيس لهذه المرصد. فقد أنشأت المدينة المنورة مرصدها في عام 2004 (مرصد المدينة تقارير د.ت) في حين تأخرت مدينة سلا المغربية حتى العام 2012 لتباشر العمل على إنشاء مرصدها (التقرير السنوي الأول لمدينة سلا الكبرى، 2017)، أما المرصد الحضري لمدينة عجمان فلم ينطلق إلا حديثاً في عام 2019 (علام، 2019). تجدر الإشارة أنه بالرغم من مرور عقدين كاملين على هذين المؤتمرين، فإن عدداً محدوداً جداً من المدن العربية تبنت فعلاً تأسيس مرصد حضري كآلية لمواجهة تحدياتها التنموية. وقد يكون سبب هذا العزوف أن المدن العربية اعتادت العمل لسنوات طويلة وفق مبدأ المركزية centralization في تسيير أعمال الشأن العام، وأسلوب التنمية القطاعية في البرمجة والتخطيط sector-based approach to development، فعادة ما تقوم الإدارات المركزية على مستوى الحكومة أو الوزارة بوضع الخطط الاستراتيجية لتطوير المدن، ويقوم كل قطاع على المستوى المركزي بإملاء الخطط والبرامج إلى القطاع التابع له على مستوى المدينة ليقوم بعملية التنفيذ والمتابعة. فكل قطاع في المدينة يقوم بإدارة شؤونه بمعزل عن غيره من القطاعات الأخرى، ويعمل على تحديد احتياجاته القطاعية ورسم سياساته التخطيطية باستقلالية عن باقي القطاعات مما شكل أزمة متشابكة في إدارة المدن (الأمم المتحدة 2003)، فعدم التنسيق بين قطاعات المدينة في رسم سياساتها التنموية وتوفير الخدمات أدى في أحيان كثيرة لعدم تناسق بعض هذه السياسات وتعارضها فيما بينها.

الإداريين إلى إضعاف هذه الشراكة، مما أثر سلباً على عمل المرصد الحضري. وكانت النتيجة أن هذه الشراكة لم تعمر طويلاً في كثير من الحالات، وهو ما يعني تساؤل دور بعض المرصد الحضري وانتكاسة البعض الآخر. ومن أمثلة ذلك يمكن ذكر شراكة جامعة سايمون فريزر ومدينة فانكوفر بكندا، وشراكة جامعة مانشستر ومرصدها الحضري بالملكة المتحدة، وجامعة روساريو ومرصدها الحضري بالأرجنتين، وجامعة ساو باولو ومرصدها بالبرازيل، وغيرها كثير. تجدر الإشارة أن كثيراً من المدن كانت تلجأ في بعض الأحيان إلى المكاتب الاستشارية بدلاً عن الجامعات للقيام ببعض الخدمات الاستشارية، وهو ما يدل على تضعف هذه الشراكة بين المدينة والجامعة. ويعاب على هذه الشراكة أيضاً إيمانها المفرط بمقترحات الخبراء وميلها بالتالي لتهميش المجتمع المدني والنظر للسكان باعتبارهم مجرد متلقين لهذه المقترحات، وهو ما فاقم تراجع دور المرصد الحضري (فرح، 2012). أما نمط المرصد الحضري العالمي Global Urban Observatory (GUO) فقد تم تبنيه في مؤتمر الممثل الثاني عام 1996، ويكتسب شهرته من كونه يندرج ضمن "أجندة هابيتات" حيث يشرف عليه برنامج مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية United Nations Centre for Human Settlements Programme (UN-HABITAT). وحيث أنه أحد مخرجات مؤتمرات وهيئات الأمم المتحدة، فإن المرصد الحضري العالمي يسعى أساساً لتمكين متطلبات تحقيق أهداف الألفية في التنمية Millennium Development Goals (MDGs) التي أقرتها الأمم المتحدة. وتتضمن تحت مظله شبكة المرصد الوطنية والإقليمية والمحلية حيث يمددها بالمساعدة التقنية والتشغيلية وبالخبراء (الموئل، 2003). يتميز هذا النوع من المرصد بتركيزه على مشاركة الفاعلين المحليين وبالتالي فهو ليس مرصداً مستقلاً كما هو الشأن مع الأنماط السابقة. وقد قامت الأمم المتحدة عن طريق الموئل (هابيتات) بتطوير الكثير من الأدوات وبرامج التدريب لإنشاء وتشغيل المرصد الحضري، وهذا تحديداً ما ساهم في النجاح النسبي لهذا النوع من المرصد، ومما ساهم في نجاحها أيضاً هو تطويرها لمجموعة من المؤشرات التي تتبناها جميع المرصد المحلية والعالمية والوطنية لمتابعة وتحقيق أهداف التنمية للألفية. أما ما يُعاب على هذا النوع من المرصد هو أنها تكاد تقتصر فقط على المرصد في الدول النامية، فقد رفضت المرصد في أمريكا وفي عديد من الدول المتقدمة الانخراط في هذه الشبكة (فرح، 2012)، ولهذا نجد أن المرصد الإقليمي لفانكوفر هو الوحيد الذي شكل استثناء فاندرج ضمن شبكة المرصد الحضري العالمي (GUO). ويمكن تفهم عزوف المرصد الحضري في مدن العالم المتقدم عن الانخراط في هذه الشبكة لأن قضايا مدن العالم المتقدم ليست بالضرورة هي ذاتها قضايا مدن العالم النامي التي جعلت منها هابيتات أساس مؤشرات وأهدافها، وبالتالي فإن هذه الأهداف والمؤشرات لا تستجيب بالضرورة لتطلعات واحتياجات مدن الدول المتقدمة.

العشوائيات وانتشار الفقر وتدهور البيئة ليست ناجمة فقط عن نقص الموارد المالية وإنما هي نتيجة للنمو الاقتصادي واتساع الفوارق والصراع السياسي وتضارب الممارسات في المدينة. وهذا يعني أن قضية التنمية العمرانية بدأت تتغير من مجرد أسلوب حل المشاكل وإشباع الاحتياجات إلى أسلوب تلبية حقوق السكان ومراعاتها، وهو ما يغير تغييراً جذرياً المفهوم السائد للتنمية العمرانية المستدامة. إن استخلاص مؤشرات التنمية في المدينة هي إذاً العنصر الأساسي الذي تعتمد عليه المرصد في مساعدة صاحب المسؤولية في اتخاذ القرارات ورسم السياسات التنموية. إلا أن فكرة المؤشرات لا تخلو من بعض المآخذ والقصور. فإذا كان بإمكانها أن تقدم معلومات واضحة وصورة معبرة عن وضعية بعض القطاعات كالتعليم والصحة والإسكان والخدمات والمرافق، فإنها تبقى عاجزة عن ترجمة حالات بعض الظواهر التي لا تخضع للتصنيف القطاعي، كالفقر والعدالة والعنف والجريمة والوصول للخدمات، لأنها لا يمكن حصرها في قطاع واحد بل تتداخل مع عدة قطاعات.

ومما يؤخذ على مبدأ المؤشرات أيضاً هو تحيزها في حالات كثيرة لمصالح الفئات المتنفذة في المدينة من خلال تحديدها للمعايير standards ولحدود القياس measurement thresholds (Zittoun, 2009)، ولهذا تجري المجتمعات الديمقراطية مناقشات ساخنة حول معايير المؤشرات ومقاييسها ومضامينها والبيانات التي تحددها منذ البداية تجنباً لأي تحيز قد يعثرها لاحقاً. وحيث أن عملية استنباط المؤشرات تستند على تضافر جهود ومعارف الخبراء والمسؤولين والمواطنين والجمعيات والمنظمات غير الحكومية، فإن أعمال وتوجيهات الخبراء عادة ما تكون متحيزة نوعاً ما لصالح المعايير والمقاييس العالمية، في حين تكون أعمال وتوجيهات المواطنين أقرب للارتباط بالواقع المحلي وظروفه. كما أن توجيهات الخبراء وتوصياتهم غالباً ما تكون مهتمة أكثر بالقطاعات، في حين تكون المؤشرات التي يطورها المواطنون معبرة أكثر عن قضايا تخرق القطاعات وتتجاوزها لتعكس خصوصيات الواقع المحلي بصورة أفضل.

يتميز الإطار العام للمؤشرات بخاصيته العالمية لأنه يعبر عن أهداف الألفية في التنمية MDGs، فهي تسعى لأن تكون قابلة للمقارنات بين الدول وبين المدن، لكن المغالاة في الاعتماد على المؤشرات العالمية من شأنه أن يغفل على بعض الخصوصيات المحلية للمدينة، وهذا ما يؤدي إلى استنتاج مفاده أن عمل المرصد الحضري في الدول النامية قد يعثره شيء من التناقض الداخلي في محاولته الجمع ما بين المحلية والعالمية. فهو من جهة يهدف لمساعدة السلطات المحلية على متابعة وتقييم التنمية على المستوى المحلي، ومن جهة أخرى يسعى لتحقيق أهداف الألفية في التنمية MDGs ذات الطبيعة العالمية، فهو بهذا يعمل أكثر لخدمة أجندة الهابيتات التي نص عليها المرصد الحضري العالمي Global Urban Observatory Network (GUONet) في مختلف البيئات والدول.

إلا أنه في الفترة الأخيرة بدأت تبرز للسطح أساليب جديدة في الإدارة، فالحكومات المركزية بدأت تتخلى عن بعض صلاحياتها لصالح الإدارات المحلية في المدن. وأسلوب التنمية القطاعية بدأ يتحول إلى أسلوب التنمية القائمة على المؤشرات indicator-based approach to development. من هنا كان لا بد لبعض المدن العربية أن تجرب استخدام المرصد الحضري كأداة لتجميع البيانات وتحليلها واستنباط المؤشرات، باعتبارها أنسب أداة لمعالجة التحديات والقضايا المعاصرة التي تواجهها. ثم يتم التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية لوضع الاستراتيجيات التنموية وصياغة الأولويات وترشيد توزيع الموارد والخدمات وهو ما يناسب هذا التوجه الجديد. ودعماً لهذا التوجه عُقد مؤتمر الممثل الذي طور مجموعة من المؤشرات الحضرية التي كانت النواة لبلورة فكرة المرصد الحضري، حيث تمت صياغة دليل التنمية البشرية وفاعلية المجتمع المدني (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2015).

وبالإضافة إلى العوامل التي المذكورة أعلاه، هناك عوامل أخرى تدفع لإنشاء وتشغيل المرصد الحضري، لعل أهمها تنامي دور المجتمعات المحلية التي تطالب بدور أكبر في تسيير شؤونها المحلية وتدعو للحد من هيمنة الحكومة المركزية في إدارة المدينة واتخاذ القرارات. فانتشار ظاهرة اللامركزية Decentralization وتنميتها دفع بالحكومات المركزية للتخلي عن أدوارها لصالح الحكومات المحلية (Loughlin, 2001). كما أن ظهور تحديات وقضايا جديدة مثل تحدي البيئة وقضية الاستدامة والتغير المناخي وحقوق الأقليات كلها قضايا لا يمكن معالجتها وفق المقاربة التقليدية التي تعتمد على السياسات القائمة على القطاعات Sector-based approach، فهي تتطلب تضافر جهود مختلف المؤسسات والقطاعات (Duran, 1996 and Thoenig). كل هذه العوامل أدت لضرورة إنشاء المرصد الحضري باعتبارها الأداة التخطيطية الرئيسية لتمكين المخططين من استخراج المؤشرات الأكثر ارتباطاً بالشأن المحلي للمدينة والأنسب لمعالجة مثل هذه القضايا المستجدة.

وهناك أيضاً ظاهرة العولمة التي طغت على كثير من العلاقات الاقتصادية وهو ما أدى إلى تعاظم دور المؤسسات فوق الوطنية supranational وتنظيماتها التي تتجاوز الحدود الوطنية، وهذا ما يشكل تحدياً أمام دور الدولة الوطنية (Keane, 1998). كل هذه العوامل مجتمعة أدت لبروز دور أكبر للمجتمعات المحلية وللمدن باعتبارها فضاءات فاعلة للتعاملات الاقتصادية والحكومة الإدارية.

مع صعود دور المجتمع المدني وإمكانية تحمله لمسؤوليات أكبر في معالجة الشأن المحلي حدث تحول من أسلوب المطالبة القائم على الاحتياجات needs-based approach إلى أسلوب قائم على الحقوق rights-based approach. وإلى هذا يشير إعلان الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية، حيث يركز على أهمية الالتزام باحترام حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية في نفس الوقت (جمعية الأمم المتحدة 2000). ففضائياً مثل مشاكل الإسكان وتكاثر

منهجية البحث

themes ليتم بعدها استخراج النتائج النظرية theories وتحديد الاتجاه الغالب وهو ما تم توضيحه في سحابة الكلمات الواردة في الشكل المرفق أدناه.

تحليل نتائج الاستبيان

سبقت الإشارة أعلاه أن عدداً محدوداً جداً من المدن العربية باشرت بإنشاء مرصد حضري بها، فبحسب القائمة التي نشرها المعهد العربي لإنماء المدن على موقعه، فإنه يوجد في المملكة العربية السعودية ثلاث عشرة مدينة هي (الرياض، جدة، المدينة المنورة، مكة المكرمة، الطائف، أبها، أحد رفيدة، خميس مشيط، بريدة، الباحة، القريات، الأحساء، نجران) إضافة إلى المرصد الوطني. وفي الإمارات مدينة واحدة (أبو ظبي)، وفي البحرين مدينتا (المنامة والمحرق)، وفي السودان مدينتا (الخرطوم وواد مدني)، وفي الكويت مدينة واحدة (الكويت)، وفي المغرب خمس مدن (القنيطرة، أغادير، صافي، ومراكش، وسلا الكبرى)، وفي اليمن مدينتا (صنعاء وعدن)، وفي سوريا مدينتا (دمشق وحلب) بالإضافة إلى المرصد الوطني، وفي قطر مدينة واحدة (الدوحة)، وفي لبنان مدينة واحدة (طرابلس)، وفي مصر ثلاث مدن (القاهرة والإسكندرية وطنطا) بالإضافة إلى المرصد الوطني (المعهد العربي لإنماء المدن (د.ت)). وهنا لا بد من الإشارة أن هذا لا يعني أن هذه المدن قد اكتمل فيها جميعها تأسيس المرصد الحضري، بل كثير منها لم تتخط بعد مرحلة البدايات الأولى، فبعضها لم يتمكن حتى من تأسيس موقع له على الإنترنت ناهيك عن إنتاج المؤشرات وإصدار التقارير.

في بداية الاستبيان كان السؤال عن مصدر فكرة تأسيس المرصد، فجاءت الردود في أغلبها (95.8%) أن المرصد أنشئ بإيعاز من السلطات العليا أو بإقرار منها. وقد توافقت هذا مع ما جاء في مواقع هذه المراصد على الإنترنت. في الحالة المصرية مثلاً، كان إنشاء وتشغيل المرصد الحضري الوطني بإيعاز من وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية الذي أسند أمر استضافة المرصد للهيئة العامة للتخطيط العمراني، وقد تفرعت عن هذا المرصد الحضري الوطني جميع المراصد الحضرية على مستوى الأقاليم والمحافظات والمدن المصرية (المرصد الحضري الوطني (د.ت)). أما في السعودية فكان هناك تعميم وزير الداخلية رقم 1/5/38671/301 بتاريخ 1428/2/22هـ بخصوص إنشاء مراصد حضرية في جميع مناطق المملكة إضافة لمرصد حضري وطني (مرصد المدينة، (د.ت)). ونفس الأسلوب يتكرر بشكل أو بآخر في معظم المدن العربية عند إنشاء مرصدها، يُستثنى من ذلك عدد محدود من المراصد مثل مرصد مدينة سلا الذي لم يؤسس بمبادرة حكومية وإنما أسسته جمعية مدنية محلية هي "سلا المستقبل" بمساعدة من المؤسسة الألمانية فريدريك إيبيرت (Friedrich Ebert Foundation) (Bahdood, 2016).

من هنا يمكن الاستنتاج أن مراصد المدن العربية تتسم بكونها مراصد حكومية وبالتالي يطغى عليها أسلوب المركزية centralization في اتخاذ القرارات الكبرى. ففي كل الدول العربية هناك سلطة مركزية عليا

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن حيث يسعى لتوصيف الظاهرة وفهمها والبحث في عناصرها وجمع البيانات الأولية والثانوية حولها لتحليلها وبناء تصور يستخلص منها الدروس المستفادة. أما البيانات الأولية فقد تم جمعها من خلال استبيانات ومقابلات مع العاملين على المراصد الحضرية في العديد من المدن العربية، تم فيها استهداف المهندسين والفنيين الذين لهم تجربة العمل في مراصد المدن وموظفين في بعض البلديات والوزارات الذين كانوا على علاقة مباشرة بعمل المرصد. وُزعت الاستبيانات من خلال وسائط التواصل الاجتماعي والوصول الشخصي للمستهدفين في مختلف المدن العربية. بلغ عدد الردود 55 رداً غطت معظم المدن العربية التي أنشأت مرصداً حضرياً، أما المقابلات فتتمت مع بعض المشتغلين المتواجدين بالمملكة العربية السعودية. كما تم جمع البيانات الثانوية من خلال الرجوع إلى التقارير التي أصدرتها هذه المراصد الحضرية وما كُتب عنها وعن توصيفاتها لهماكلها التنظيمية وأساليب تشغيلها.

كانت الأسئلة في معظمها مفتوحة open-ended questions لِيُتاح للمجيب أن يعبر بمرئياته عن ما يعلمه حول كيفية تشغيل المرصد والتحديات التي يواجهها وكيفية معالجتها، دون أن يكون محدداً بإجابات متوقعة سلفاً كما هو الشأن مع الأسئلة المغلقة Closed-ended questions. بهذه الطريقة تم جمع كم هائل من البيانات النوعية qualitative data والتي يصعب تحليلها بالطرق التقليدية، لهذا تم استخدام التقنية التي يوفرها برنامج Nvivo-12 المخصص أساساً للتعامل مع هذا النوع من البيانات الوصفية.

شرح استخدام برنامج Nvivo-12

تم استخدام برنامج Nvivo-12 للتعامل مع الاستبيانات التي كانت تشتمل على كثير من الأسئلة المفتوحة. هذه الأسئلة المفتوحة أتاحت الحصول على معلومات غزيرة ومتداخلة وبيانات غنية جداً. تم في البداية إدخال جميع الردود والإجابات في البرنامج مع إنشاء العقد Nodes ووضع الترميزات (الكودات Codes) ضمن هذه العقد المعدة سلفاً. بعدها يتم الانتقال لاستخلاص المواضيع (الثيمات) themes حيث يتيح البرنامج انبثاقها تلقائياً من البيانات. وهو ما يسهل استخراج وكتابة النتائج. للإشارة فإن هذا البرنامج مخصص لتنظيم وتحليل المعلومات النوعية qualitative data مهما كانت غزيرة ثم تصنيفها وتجميعها وتنسيق هذه المعلومات وفحص العلاقات فيما بينها وأخيراً اختبار التوجهات والنظريات. ولهذا كان مناسباً للدراسة لأنها تعتمد أساساً على كم هائل من هذا النوع من المعلومات.

ولسهولة استيراد السمات من جدول البيانات، تم إنشاء هذه البيانات في جدول إكسل (Microsoft Excel) ومن ثم الاستعلام والبحث في البيانات النوعية (Text Search Query) الغزيرة التي تم جمعها وإدخالها في البرنامج والبحث أيضاً في الترميزات (Coding Query) المدخلة في المشروع. فبعد إدخال الإجابات تم وضع الترميزات coding ثم التصنيفات categories ثم تحويلها إلى مواضيع

التخطيط العمراني. أورد مستجوبون من المرصد الوطني المصري أنه بسبب كونه لا يستمد سلطته مباشرة من أعلى سلطة في الدولة وهي رئاسة الجمهورية أو مجلس الوزراء، فإن بعض الجهات التنفيذية في الدولة وقطاعاتها التي تعتبر مصادر للمعلومات، كثيراً ما تتكأ في تزويد مركز المرصد بما يطلبه من بيانات، وتحجم عن التجاوب السريع والتعاون الكامل مع طلباته وخطاباته، هذا الأمر ما كان ليحصل لو كان هناك سند ودعم للمرصد من رئاسة الوزراء (سرور 2016).

أما في السعودية، فإن المرصد الحضري التي يتولى أمير المنطقة رئاسة مجلسها شهدت نجاحاً معتبراً حينما توفر دعم الأمير لها. وليس أدل على ذلك من تجربة المرصد الحضري للمدينة المنورة الذي حظي في السنوات الأولى من انطلاقته عام 1423هـ (2002م) بدعم مباشر وقوي من أمير المنطقة ومن أعلى سلطة تنفيذية ممثلة في أمينها. وقد أدى هذا الدعم لتذليل كل الصعاب التي من شأنها أن تشكل حجر عثرة أمام عمل المرصد حسب ما أدلى به مستجوبون من هذا المرصد. إلا أن هذا النجاح لم يعمر طويلاً، فقد تراجع أداء المرصد فيما بعد بمجرد تراجع الدعم السياسي الذي كان يلقاه في السابق، وقد أصبح هذا التراجع حديث الصحافة السعودية متسائلة عن أفول نجم المرصد الحضري بالمدينة وتراجع مستوى أدائه. وقد أقر بذلك رئيس المجلس البلدي بالمدينة آنذاك في حديث له لجريدة عكاظ بتاريخ 2015/11/27م، حيث قال أنه لضمان عودة النجاح للمرصد الحضري لا بد من تعاون وتفاعل جميع الجهات ذات العلاقة بتغذية وإدخال البيانات الحقيقية في النظام لمعرفة الواقع بالشكل الصحيح (الجابري، 2015). وهذا دليل على عدم تفاعل وتجاوب بعض الجهات الحكومية في تزويد المرصد بالبيانات مما أضعف أداءه. وما تكلّف الجهات الحكومية عن تغذية المرصد إلا بسبب تراجع الدعم السياسي. ونفس الحالة تكررت مع مرصد أخرى كما في مدن بريدة وأبها والطائف وجدة وغيرها.

أما في مرصد مدن المغرب فإن عدم حصولها على مثل هذا الدعم كان سبباً في تعثرها من البداية، ففي مدينة سلا مثلاً، كان الدور الرئيسي في تأسيس المرصد يعود للمجتمع المدني ممثلاً بجمعية "سلا المستقبل" التي تكفلت بإدارة المرصد والإشراف عليه، في حين كان دور الهيئات الرسمية ثانوياً ومسانداً. ونتيجة لذلك لم يحصل المرصد على الدعم السياسي المطلوب مما جعله يعاني كثيراً في الحصول على المعلومات، وهو ما اضطره للاعتماد أحياناً كثيرة على بيانات قديمة وغير محدثة يعود بعضها لعام 2004 و2009 و2010 حسب ما ورد في تقريره الأول لعام 2016. وهو ما جعله أيضاً غير قادر على جمع معلومات عن قطاعات الشؤون الدينية والعدالة والأمن (جمعية سلا المستقبل، 2017).

وبالحديث عن البيانات فإنها تمثل أحد أكبر التحديات أمام المرصد العربية دون استثناء، وقد أفاض المستجوبون في الحديث عنها بإسهاب وعمّا يعانونه منها في عملهم بالمرصد الحضري المتواجدة في مختلف المدن العربية. فعلاوة على قلة البيانات المتوفرة وافتقار المدن لقاعدة

يعود لها أمر القرارات الحاسمة الخاصة بالمرصد وبغيره. ويبدو أن هذه المركزية في تشغيل مرصد المدن العربية ما هي إلا انعكاس لممارسة النظام العربي التخطيط المركزي في الإدارة والاقتصاد والعمران لعقود طويلة.

ما من شك إن تركّز سلطة صنع القرار التتموي واتخاذها في يد سلطة مركزية على مستوى الوزارة أو الحكومة عادة ما يؤدي إلى تفشي البيروقراطية والتباطؤ في اتخاذ القرار، مما يؤثر سلباً على انطلاقة التنمية على المستوى المحلي وعدم تناعم البرامج التنموية مع الاحتياجات الفعلية للسكان، وبهذا فإنها تشكل عائقاً كبيراً أمام نشاط المرصد وتؤثر على سرعة جمع البيانات وموثوقيتها وتحديثها، وهو ما ينعكس سلباً على إصدار المؤشرات. ولتقادي هذه العوامل السلبية وحتى يقوم المرصد بأداء دوره بكفاءة يتعين عليه أن يكون كياناً مستقلاً ليتقادي البيروقراطية الإدارية والتنظيمية التي تكبله وتضعفه، وهذا بالضبط ما أجمع عليه المستجوبون، حيث أكدوا على ضرورة استقلالية إدارة المرصد. فقد بينت الردود أن كل المرصد الحضري التي شملتتها الاستبيانات كانت مجرد أقسام ملحقة بإدارات أخرى كالإدارة الحضريّة أو وحدة أنظمة المعلومات الجغرافية، وهذا من شأنه أن يقزم المرصد ويحد من قيامه بأداء دوره على الوجه الأكمل.

ومن المظاهر السلبية للمركزية في المرصد الحضري هو اعتماده على هيئة مركزية تشرف على جميع المرصد، كما هو الحال مع المرصد المصرية، حيث تشكل الهيئة العامة للتخطيط العمراني مرجعيتها، أو المرصد السعودية التي استلهمت تجربتها من مرصد المدينة المنورة. هذه المرجعية المركزية جعلت مخرجات المرصد متشابهة إلى حد بعيد، مما أدى لعدم إبراز بعض الخصائص المحلية التي يمكن أن تتميز بها بعض المدن. فبالإضافة إلى إصدارات المرصد الوطني المصري الإثني عشرة في موقعه على الإنترنت يتضح جلياً أن هناك تقارباً شديداً في مخرجات هذه الإصدارات وصياغاتها (المرصد الحضري الوطني (د.ت)). ونفس الظاهرة تتكرر مع المرصد السعودية، فمراجعة تقارير مؤشرات المرصد الحضريّة لأمانات المدينة المنورة (1438هـ و1440هـ) وجدة (1436هـ) والقصيم (1431هـ و1433هـ) وغيرها يتضح أنها متقاربة شكلاً ومضموناً إلى حد بعيد، فهي لا تعدو أن تكون تقارير تقنية متخمة بالجدول الإحصائية الوصفية المعبأة بقيم حسابية دون أي استنتاجات تحليلية للإسقاطات التنموية والأولويات الاستراتيجية لتطوير المدينة.

إلا أن الاستقلالية وحدها لن تكون كافية ما لم يرتبط المرصد مباشرة بأعلى سلطة سياسية في الدولة أو في المدينة، بحسب طبيعته إن كان المرصد وطنياً أو محلياً. فبالسؤال عن الدعم السياسي الذي يتلقاه المرصد من السلطات العليا، أشار (65.6%) من المستجوبين أن أعلى سلطة سياسية في المدينة سواء كانت ممثلة في أمير المنطقة أو المحافظ أو الوالي.. إلخ، كل حسب نظامه الإداري، هي التي تتولى رئاسة المجلس الأعلى للمركز. أما البقية (36.4%) فكانت الرئاسة تعود إما للمدير العام للمرصد أو لرئيس البلدية أو مسؤول إدارة

بعضها البعض، كخبراء في السكان وفي الاقتصاد وفي تحليل البيانات وفي التخطيط وفي نظم المعلومات الجغرافية. ولحل هذه المعضلة كانت المقترحات تدور حول تخصيص إدارة مستقلة لقاعدة بيانات المرصد تشمل أقساماً للإحصاء وللرصد البيئي والمسوحات الميدانية وإدارة أخرى تختص بالمؤشرات الحضرية، وهذا يتطلب زيادة عدد الكوادر البشرية المؤهلة مع ضرورة تدعيمها بالكوادر الفنية والخبراء بالشكل الكافي. وأكد 76.4% من المستجوبين عدم توفر فريق عمل دائم بالمرصد يضم جميع الخبراء لتحليل البيانات واستنباط المؤشرات. كما تمت الإشارة أيضاً لبعض المآخذ على المراسد العربية وتتمثل في عدم مساهمتها في أغلبها للمستجدات الحاصلة في تطوير المؤشرات على الساحة الدولية. فهناك بعض المؤشرات التي استُحدثت أخيراً في بعض المنابر العالمية مثل مؤشرات التنمية المستدامة، مؤشرات جودة الحياة، مؤشرات ازدهار المدن، ومؤشرات السعادة، لم تجد طريقها بعد إلى مؤشرات معظم المدن العربية. وهناك قضية أخرى تتعلق بعدم توحيد المؤشرات بين المدن والمحافظات على المستوى الوطني والإقليمي مما يعقد أمر عقد المقارنات وإنتاج المؤشرات على هذين المستويين. ومثال ذلك مؤشرات منطقة مكة المكرمة التي تضم مراصد جدة ومكة والطائف، حيث أن لكل مرصد مؤشرات الخاصة مما يُصعب استخلاص مؤشرات إقليمية تساعد في وضع استراتيجيات تنموية على المستوى الإقليمي.

ومن الملاحظات التي يمكن تسجيلها على المراسد الحضرية العربية هو ضعف تمثيل الجهات التابعة للقطاع الخاص والمجتمع المدني. فبالإطلاع على مواقع وتقارير المراسد الحضرية لبعض المدن يبدو جلياً ضعف هذا التمثيل، فأنجح مرصد عربي وهو مرصد المدينة المنورة لم تتم الإشارة في تقريره لعامي 2017 و2019 لأي جهة مشاركة في المرصد من القطاع الخاص أو المجتمع المدني مقابل 29 جهة حكومية كانت ضمن قائمة الشركاء (مرصد المدينة (د.ت.)). أما المرصد الحضري لحاضرة الدمام في مرحلته الأولى 1434-1436هـ فلم يُمثل القطاع الخاص والمجتمع المدني سوى بعدد محدود جداً؛ 4 للأول و5 للثاني. وهذا الوضع لم يتحسن في المرحلة الثانية (1436-1439هـ) حيث حافظ القطاع الخاص على ممثليه الأربعة وزاد ممثلو المجتمع المدني إلى 14، في حين كانت الجهات الحكومية ممثلة بـ 67 جهة في المرحلة الأولى و79 في الثانية (دار الرحمة للاستشارات الهندسية (د.ت.)). وهذا ينطبق على باقي مراصد المدن العربية كالدوحة والكويت ومصر والقنيطرة حسب ما جاء في تقاريرها على مواقعها في الأنترنت. يعني هذا أن هناك ضعف في تمثيل القطاع الخاص والمجتمع المدني مما ينعكس على مناقشة القرارات ورسم السياسات وبالتالي تحيزها لصالح مرئيات القطاعات الحكومية. وحول تقييم أداء المرصد كانت الإجابات في معظمها (69.6%) تميل إلى دون المتوسط وضعيف، فبالرغم من أن بعض المراسد انطلقت بشكل جيد إلا أنها ما لبثت أن خبا نجمها وانكس أداؤها فيما بعد. ويمكن ذكر على سبيل المثال لا الحصر، مرصد المدينة المنورة

بيانات جغرافية موحدة وعدم التحديث المستمر لما هو متوفر، هناك ضعف ثقافة تبادل المعلومات لدى مختلف الجهات الحكومية والخاصة. وحتى حينما يتم اللجوء إلى عمل المسوحات الميدانية والاستبيانات لتغطية النقص في البيانات، فإن الأمر ليس هيناً على الإطلاق، فهناك عدم وعي لدى المسؤولين أو الجمهور بأهمية الاستبيانات الميدانية والمؤشرات مما يجعلهم لا يولون العملية اهتماماً كبيراً ولا يبذلون تعاوناً فعالاً، بحسب ما ذكره المستجوبون.

أما التحدي الآخر الذي يزيد من تعقيدات الحصول على بيانات موثوقة، فهو اختلاف الحدود الإدارية داخل المدينة بين مختلف الجهات وأحياناً بين إحصاء وآخر مما يتعذر معه توحيد البيانات وبالتالي المؤشرات لكل حي. ثم إن اللجوء إلى الإحصائيات العامة لإنتاج المؤشرات المطلوبة تكلفه محاذير كثيرة. فبيانات الإحصاء العام لا تصدر إلا كل 10 سنوات وأحياناً أكثر، وهي لا تناسب متطلبات المرصد الحضري الذي ينبغي أن يحصل على بيانات محدثة وموثوقة على أساس سنوي، ليستسنى له إنتاج المؤشرات، ومن هنا فإن الاعتماد على البيانات المتاحة فيه قصور شديد ويخل بمصداقية المؤشرات وإعداد التقارير.

يُضاف إلى ذلك أن بعض المدن تتغير أوضاعها وظروفها بتغير الفصول والمواسم، فبعض المدن السياحية الصغيرة يتغير عدد سكانها بشكل ملحوظ، فقد يتضاعف عددهم مرة أو مرتين خلال الموسم السياحي مما يؤدي لزيادة الاستهلاك والحاجة للخدمات والمرافق ومن ذلك طرح النفايات وغيرها، وهو ما يتطلب أخذ البيانات الناجمة عن مثل هذه التغيرات الموسمية في الحسبان أثناء استخلاص المؤشرات. وبالمقابل هناك مدن أخرى قد تخسر نسبة معتبرة من سكانها أثناء فصل الصيف حيث يهجرونها إلى مناطق أخرى كما هو الحال مع بعض مدن المغرب العربي التي ينتقل سكانها صيفاً من المدن الصحراوية الحارة إلى المناطق الأكثر اعتدالاً. وتتجلى هذه الظاهرة بشكل أوضح في حالة موسمي الحج والعمرة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، فإذا كانت هاتان المدينتان قد نجحتا في أخذ ذلك بعين الاعتبار أثناء إنتاج المؤشرات فإن مدناً أخرى في الوطن العربي لم تتمكن من ذلك.

ما دامت الوظيفة الأساسية للمرصد هي إنتاج المؤشرات فإن جودتها ترتبط بعاملين أساسيين هما مصداقية البيانات وموثوقيتها وتوفر الخبراء المختصين لتحليلها واستنباط المؤشرات. وبسؤال المستجوبين عن المؤشرات، أشاروا أن قلة البيانات وعدم تحديثها أثر سلباً على استنتاج المؤشرات وفانددتها في رسم السياسات التنموية، إلا أن المعضلة الأشد حسب ما أكد المستجوبون بخصوص استخلاص المؤشرات، كانت عدم توفر التخصصات الأكاديمية المتقدمة التي تتولى تحليل البيانات تحليلاً معمقاً وتعمل على تطوير المؤشرات ورفع مستوى جودتها. فقد أورد ما يزيد عن 73.8% منهم أن المراسد التي عملوا بها لم يتوفر لها العدد الكافي من الخبراء والفنيين المؤهلين. فأشار بعضهم إلى أن مرصده تنقصه تخصصات دقيقة متعددة تكمل

العامة وما تجود به الإدارات الحكومية من بيانات جاهزة. أما المؤشرات الميدانية وهي التي تعتمد على المسوحات والاستطلاعات فتكاد تتعدم تماماً في حزمة مؤشرات المرصد العربية. وهذا دليل على ضعف المرصد في القيام بعمل المسوحات الميدانية بسبب قلة الميزانية ونقص الكوادر الفنية والخبراء المختصين للإعداد لهذه المسوحات وإجرائها وفق أصولها العلمية. وبالإضافة لمشكل قلة البيانات فإن تبادل ما هو متوفر منها يسجل بطناً في تبادلها وطلبها بسبب البيروقراطية التنظيمية واعتمادها على الأساليب الورقية في معاملتها الإدارية بدلاً من أتمتة نقل البيانات وتطوير الحكومة الإلكترونية (يُستثنى من ذلك مرصد دبي). وكل هذا يعيق أداء المرصد واستنتاجه لمؤشرات.

أما معاناة هذه المرصد من قلة الخبراء وأصحاب التخصصات الدقيقة فتعود لغياب أي دور للجامعات ومراكز البحوث العربية كشركاء فاعلين فيها، فالجامعة هي خزان الكفاءات المتخصصة ولهذا نجحت المرصد الحضري التي كان تشغيلها بالشراكة بين المدينة والجامعة وأظهرت قدرات فائقة. وبالنظر لقائمة المشتغلين على بعض المرصد الحضري حسبما وردت في العديد من التقارير، يتضح أن عدد أعضاء الفريق لا يزيد عن عشرة ومعظمهم برتبة مهندس (مرصد المدينة، د.ت)؛ المرصد الحضري لمنطقة القصيم (د.ت)). ويُستنتج من هذا أن العمل بمنطق العقود الاستشارية لا يؤدي بالضرورة ل جودة مخرجات المرصد، فعدم الارتباط بمركز معرفي محلي كالجامعة يفقد المرصد مصدراً ضخماً للمختصين قل أن يتوفر لدى أي مكتب استشاري.

بالرغم من أنه من المفترض أن تكون المنظمات المجتمعية أحد الشركاء الرئيسيين للمرصد الحضري، إلا أن المشاركة الشعبية في المرصد العربية لم تكن فعالة في أحسن حالاتها. فقد اتسمت جميعها باستحواذ الجهات الحكومية عليها وهيمنة الآراء الرسمية الحكومية على مخرجاتها. وهذا أمر متوقع في مدن لم تتخلص بعد من النظام المركزي في إدارتها وتسييرها. في مرصد مدينة سلا على سبيل المثال، من أصل 1564 جمعية متواجدة في المدينة لم يبرز سوى دور جمعيتين اثنتين هما جمعية سلا المستقبل وجمعية وادي أبي رقرق، رغم أن المجتمع المدني هو الذي باشر بإنشاء المرصد كما سبقت الإشارة إليه. أما شركاء مرصد حاضرة بريدة فكانوا 79 جهة حكومية مقابل 4 جهات خاصة و14 جهة مدنية (المرصد). ومع ذلك كانت المرصد تعاني من ضعف التنسيق بين مختلف الجهات وهو ما جعل مهمتها تُخترل في مجرد تطبيقات تقنية وحسابات رقمية خالية من التغذية الراجعة من مختلف الإدارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

من خلال استعراض تجارب المرصد العربية يتضح أن التركيز فيها كان منصّباً على إنشاء وتشغيل المرصد المحلية التي تعنى بالشأن الحضري للمدينة، أما المرصد الإقليمية والوطنية فلم تحظ بذات الاهتمام. حتى في البلدان ذات المساحة الصغيرة نسبياً كالكويت وقطر والبحرين كانت الأولوية فيها للمرصد الحضري المحلي، فمرصد الكويت مثلاً لا يختص بكامل البلد وإنما ببلدية الكويت ويقع تحت إشرافها، أما في قطر فالمرصد فيها يخص فقط مدينة الدوحة، وفي

والمرصد الوطني المصري ومرصد أغادير ومرصد سلا وغيرهم كثير. هذا التذبذب في الأداء أكدته إجابات المستجوبين بنسبة (93.8%) بشكل واضح، ويعود السبب في ذلك بحسب ردودهم لتغيير الاستشاريين وتغيير فريق العمل بشكل مستمر، وقلة تعاون بعض الجهات الحكومية والخاصة في تحديث بياناتها وتزويد المرصد بها، بالإضافة للإشكالات التي ذُكرت أعلاه مثل قلة البيانات وعدم مصداقية بعضها.

كل هذه الإشكالات من تذبذب في الأداء وتغيير الاستشاريين جعلت المرصد العربية تعاني من مشكلة الديمومة والاستمرارية. فكلها عجزت عن إصدار تقاريرها بشكل دوري، وأغلبها أصدر تقريراً أو اثنين ثم توقفت، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها شح الميزانيات وقلة عدد الفنيين والخبراء وطبيعة تشغيلها التي تعتمد في حالات كثيرة على عقود استشارية لفترة محدودة. صرح ما يزيد عن نصف المستجوبين (54.6%) أن مجالس مرصدهم لا تضم في تشكيلتها جميع الجهات الحكومية، وهو ما يؤثر سلباً على أداء المرصد. وفي دراسة لبرنامج مستقبل المدن السعودية، وجدت أن 23% من مرصدها علفت نشاطها بسبب ترتيبات متعلقة بالموظفين والمسائل التعاقدية (وزارة الشؤون البلدية والقروية، 1440)، أما تلك التي بقيت نشطة فلم تتمكن من المحافظة على الإصدارات الدورية لتقاريرها.

وبالسؤال عن الجوانب التي سجل فيها المرصد بعض الإخفاقات، كانت على رأسها أن بعض المؤشرات غير منطقية ولا تعبر عن الواقع، مثل نسبة الحدائق والفراغات المفتوحة والخدمات العامة وبعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. أما عن أسباب هذه الإخفاقات فشملت عدم دقة البيانات وصعوبة الحصول عليها مما يؤثر سلباً على إنتاج المؤشرات واستخلاص السياسات التنموية، وهناك أيضاً صعوبة التنسيق بين بعض الجهات الحكومية وعدم تجاوبها مما أخل بإنتاج المؤشرات. وذكرت نسبة من المستجوبين (23.2%) أن المرصد أخفق أيضاً حتى في الاجتماع باللجان الفرعية والتنسيق بين مختلف الشركاء. وقد صرح جميع المستجوبين أنه لمعالجة هذا الوضع فينبغي إصدار تعميم من رئيس مجلس المرصد يلزم فيه جميع الجهات الخاضعة لسلطاته بالتعامل بإيجابية مع المرصد وتحديث بياناتها والتأكد من موثوقيتها.

وعن سؤال حول الجوانب التي يُعتقد أن المرصد حقق فيها نجاحاً كانت الإجابات متنوعة، جاءت معظمها حول نقطتين أساسيتين هما: تكوين قاعدة بيانات للمدينة لدى البعض، وإنتاج المؤشرات العمرانية وتحديد القضايا التنموية وعرضها على صانع القرار لدى البعض الآخر. أما البقية فلم تذكر أي منجز ذي بال وتخص بالدرجة الأولى المرصد المنشأة حديثاً وتلك التي توقفت عن النشاط.

النتائج والتوصيات

لعل النتيجة الأساسية التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة هي معاناة المرصد العربية من قلة البيانات وضعف موثوقيتها وتحديثها، وهذا ما جعلها تركز في تقاريرها على نوعية المؤشرات المتاحة والتنسيقية المبنية أساساً على المعلومات المستقاة من الإحصائيات

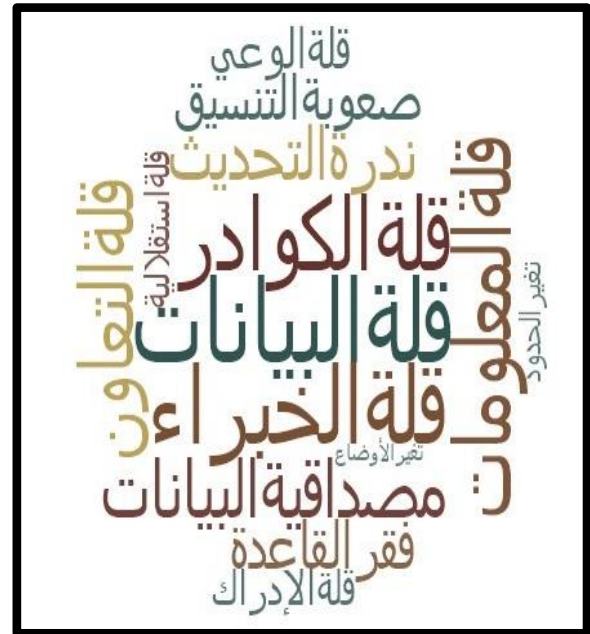
إما بانتداب بعض الموظفين من إدارات أخرى للعمل في المرصد، أو بإلحاق المرصد بإدارة قائمة مثل إدارة المعلومات الجغرافية أو إدارة التخطيط الحضري، وفي كل الأحوال يفترق المرصد إلى الكوادر الفنية المؤهلة والخبراء الضروريين.

ويتضح من شكل سحابة الكلمات word cloud التي أنتجها البرنامج، أن التحدي الأساسي الذي تواجهه المرصد العربية يتمثل بالدرجة الأولى في قلة البيانات، وقلة الخبراء لتحليل وإنتاج المؤشرات، وقلة الكوادر الفنية لتشغيل المرصد. ثم تليها مصداقية البيانات، وعدم تعاون جميع شركاء المرصد من جهات حكومية وخاصة، وضعف تزويد المرصد بالمعلومات الضرورية وعدم تحديثها باستمرار. أما في المرتبة الثالثة فتأتي ضعف قاعدة بيانات المدينة، أو عدم توفرها أصلاً، وصعوبة التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية وقلة الوعي لدى المسؤولين بأهمية البيانات والمؤشرات، وعدم استقلالية إدارة المرصد. ومن هنا فإنه للرفع من مستوى كفاءة أداء المرصد العربية يتعين التركيز على معالجة هذه النقائص بحسب الأولويات التي تمت الإشارة إليها وكما هي موضحة في الشكل المرفق أدناه.

- 2- وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2011، "التصور المبدئي للإطار العام للمؤشرات الحضرية"، المرصد الحضري الوطني، المملكة العربية السعودية
- 3- أمانة منطقة المدينة المنورة، 2006، "تجربة إنشاء وتشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى"، المملكة العربية السعودية
- 4- المرصد الحضري لحاضرة بريدة (1431-1430هـ): المهمة السادسة، مؤشرات المرصد الحضري لحاضرة بريدة -التقرير الشامل-
- 5- المرصد الحضري لحاضرة بريدة (1435هـ): التقرير الشامل لمؤشرات الرصد الحضري (1433-2012م).
- 6- أمانة محافظة جدة (2015): تقرير إنتاج المؤشرات الحضرية لمدينة جدة إصدار 1436هـ -2015م
- 7- حميدة، نور وسليمان المهنا (2013): "آلية عمل المرصد الحضري في المدن" مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد التاسع والعشرون -العدد الثاني ص: 531-547
- 8- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل): 2006
- 9- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا 2003: "الاستدامة البيئية الحضرية"، الأمم المتحدة
- 10- جمعية سلا المستقبل (2016) "التقرير السنوي الأول للمرصد الحضري لسلا الكبرى 2015-2016" مطابع الرباط نت

البحرين هناك مرصدان لكل من مدينتي المنامة والمحرق. وفي السعودية هناك مرصد للعديد من المدن لكن بالرغم من صدور قرارات بإنشاء مرصد وطني ومرصد على مستوى المناطق إلا أنها لم تر النور لحد الآن.

ثم إن اختلاف حزم المؤشرات من مرصد لآخر حتى داخل الإقليم الواحد والوطن الواحد يعيق إنتاج مؤشرات متجانسة على المستويين الإقليمي والوطني. لهذا فإنه ينبغي إيجاد مجموعة من حزم المؤشرات التي تعكس الوضع الإقليمي والوطني، وحتى على مستوى بعض الهيئات الإقليمية كمجلس التعاون الخليجي ودول غرب آسيا ودول المغرب العربي، وصولاً إلى حزم مؤشرات تعكس دول العالم العربي على غرار شبكة مؤشرات المرصد العالمي. أما القضية الأخرى التي تعيق إنشاء المرصد وتشغيلها فتتمثل في جهة استضافته ومقره. ففي كثير من المدن، تتولى الأمانات في السعودية أو البلديات في الكويت وديبي وعجمان باستضافة المرصد. ولأن المرصد جديد على الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسات، فإنها واجهت صعوبة في الحصول على الموارد المالية لتعبئة الوظائف الفنية والإدارية اللازمة لهذا المرصد، فاضطرت للتكيف مع هذه الوضعية



شكل سحابة الكلمات word cloud التي أنتجها برنامج Nvivo-12 لتحليل البيانات النصية واستخراج العبارات الشائعة في ردود المستجوبين.

المراجع العربية

- 1- سرور، مدحت فتحي(2016) "المرصد الحضري كآلية لإدارة التنمية العمرانية للمدن" رسالة ماجستير -جامعة القاهرة- جمهورية مصر العربية

المراجع الأجنبية

- 11- إيلبي، بال(2008): "المؤشرات والبيانات الإحصائية المستجيبة للنوع الاجتماعي"، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا، بيروت، لبنان.
- 12- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، "حوار الموثل"، طبعة كانون الأول 2007، العدد 3_ العربية.
- 13- النجم، عقيل حسن ياسر (2019): "السكان والتحضر في الوطن العربي دراسة جغرافية"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 45 تشرين الأول
- 14- وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2005، "المرصد الحضري للمدينة المنورة"، المملكة العربية السعودية.
- 15- وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2011، "التصور المبدئي للإطار العام للمؤشرات الحضرية"، المرصد الحضري الوطني، المملكة العربية السعودية.
- 16- وزارة الشؤون البلدية والقروية (1440) "برنامج مستقبل المدن السعودية تقرير حالة ازدهار المدن- الرياض"
- 17- مرصد المدينة تقارير (د.ت) <https://muo.mda.gov.sa/reports.html>
- 18- جمعية سلا المستقبل (2017): "التقرير السنوي الأول لمدينة سلا الكبرى 2015-2016" [https://www.fes.org.ma/common/pdf/publications_pdf/Rapport annuel OUS/Rapport annuel observatoire urbain 2017 AR.pdf](https://www.fes.org.ma/common/pdf/publications_pdf/Rapport%20annuel%20OUS/Rapport%20annuel%20observatoire%20urbain%202017%20AR.pdf)
- 19- علام، محمود (2019): "عجمان تتشيء أول مرصد حضري في الإمارات لدعم صانعي القرار التنموي" <https://www.nononline.net/>
- 20- المعهد العربي لإنماء المدن (د.ت) برنامج المرصد الحضري لإنماء المدن https://www.araburban.org/index.php?page_id=267&site_id=3
- 21- المرصد الحضري الوطني (د.ت) إصدارات المرصد <http://nuo.gopp.gov.eg/releases/>
- 22- مرصد المدينة (د.ت) المرصد الحضري <https://muo.mda.gov.sa/about.html>
- 23- مرصد المدينة (د.ت) شركاء المرصد الحضري <https://muo.mda.gov.sa/partners.html>
- 24- الجابري، خالد (2015): "بعد 6 سنوات من أرفع الجوائز الأممية وتأسيس المراصد العربية اختفاء المرصد الحضري بالمدينة" جريدة عكاظ 2015/11/27 <https://www.okaz.com.sa/article/1030288>
- 25- دار الرحمة للاستشارات الهندسية (د.ت) المرصد الحضري المحلي لمدينة حاضرة الدمام http://daralrahmah.com/projects_album/
- 26- المرصد الحضري لمنطقة القصيم (د.ت) المعرفة الحضرية مخرجات المرصد <https://www.marsad-buridah.com/Default.aspx?Marsad=2&&Control=Home>
- 27- Bahdood, Mohammed (2016): "Rapport annuel de l'observatoire urbain du grand Salé 2015-2016" Rabat Net, Maroc
- 28- Biderman, Ciro (2009): "Urban Observatories in the US: are they vanished?", PowerPoint presentation in the context of a conference for the launching of the Public Policy Observatory of Medellin, Medellin, Colombia
- 29- Holden, Meg and Clare Mochrie, (2006): The Regional Vancouver Urban Observatory (RVu): counting on Vancouver, "our view" of the region.
- 30- Javier, Martinez, Martin, 2003, "Monitoring Intra-Urban Inequality with GIS-Based Indicators, Case Study, Rosario, Argentina", Urban and Regional Research Centre Utrecht, Faculty of Geosciences, Universities Utrecht, Netherlands.
- 31- Jihad Farah, 2012 "Typology of Urban Observatories", University of Liege, Liege, Belgium.
- 32- Keane, J. 1998. Civil Society: Old Images, New Visions. Stanford, CA: Stanford University Press.
- 33- Lievens, Matthias (2015): "From Government to Governance: A Symbolic Mutation and Its Repercussions for Democracy" *Political Studies*, Volume: 3 Issue: S1 pages 2-17 John Wiley and Sons
- 34- Lo C. (2018) Going from Government to Governance. In: Farazmand A. (eds) Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance. Springer, Cham
- 35- Loughlin, J. (ed.) 2001. Subnational Democracy in the European Union: Challenges and Opportunities. Oxford :Oxford University Press.
- 36- Marvin, S.; Guy, S. (1998). "Creating myths rather than sustainability: Transition fallacies of the New Localism", in *Local Environment*, 2(3), pp.311-318.
- 37- Phillips, R. (ed.). (2005). Community Indicators Measuring Systems, Vermont: Ashgate
- 38- Portland's Urban Growth Boundary & Housing Costs (n.d.) <http://cityobservatory.org/portland/#3> retrieved on 19/6/2020
- 39- UN Habitats, 2008, "Developing Financial Performances (n) ichors for Municipalities", Nairobi, Kenya.
- 40- United Nations Human Settlements Programme, 2009" A Guide to Setting up an Urban Observatory", Nairobi, Kenya.
- 41- United Nations Human Settlements Programme, Website: <http://www.unhabitat.org>, (2015) "A Guide to Setting up an Urban Observatory".
- 42- United Nations Center for Human Settlements (UN-HABITAT). 2008. State of the World's Cities 2008/200- Harmonious Cities.

- 43- UN-ESCWA, (2008): "Report of the expert group meeting 'towards equity in urban social policies: social guide for urban observatories', Beirut, 20-21 November 2008",
- 44- UN-ESCWA, Beirut, Lebanon UN-ESCWA, (2009): "Report of the expert group meeting on the use of urban observatories as a tool for localizing urban and social policy in the ESCWA region, Beirut, 1-2 December 2009", UN-ESCWA, Beirut, Lebanon
- 45- UN-ESCWA, (2007): Enhancing Social Policy Analysis in Arab Urban Observatories. Discussion Paper. Urban Indicators Expert Group Meeting.
- 46- UN-HABITAT, (2003): "A Guide to setting up an Urban Observatory", UN-Habitat, Nairobi, Kenya
- 47- ZITTOUN Philippe, (2009) : "Des indicateurs pour gouverner : boussoles ou miroirs déformants ?", collection "recherches", PUCA, Paris, France